أزمة تشكيل الحكومة في المغرب

من تكليف بنكيران إلى إعفاءه

تقدير موقف

barq-rs.com
fb.com/barqrs
info@barq-rs.com
twitter.com/barq_rs

00905373505576
00902125508748
Akşemsettin, Fevzi Paşa.Cd
No:33,34080 Fatih/İstanbul

"أزمة تشكيل الحكومة في المغرب من تكليف بنكيران إلى إعفاءه"

بعد مرور أكثر من خمسة أشهر ونصف على تكليف أمين عام حزب "العدالة والتنمية" السيد "عبد الإله بنكيران" برئا سة الحكومة من طرف الملك، لم ينجح "بنكيران" في إيجاد التوليفة المنا سبة لت شكيل حكومة متما سكة قادرة على ت سيير الا شأن المغربي. وذلك و سط اتهامات متبادلة بين الحزب المت صدر للانتخابات الت شريعية وباقي الأحزاب التي عبرت عن رغبتها في المشاركة في الحكومة، أبرز تلك الأحزاب "التجمع الوطني للأحرار" الذي غير أمينه العام بعد تقهقره في الانتخابات وحصـــوله على المرتبة الرابعة، حيث انضـــم إلى الحزب "عزيز أخنوش" رجل الأعمال صـــاحب النفوذ ووزير الفلاحة في حكومة الإسلاميين في نسختها الثانية، غير أن هذا الانضمام لم يكن كعضو عادي في إطار استقطاب الأحزاب لرجال الأعمال والأعيان بل انتخب في مؤتمر استثنائي أمينا عاما للحزب.

استطاع وزير الفلاحة السابق أن يشكل تحالفا مع مجموعة من الأحزاب والتي أصبحت تكون أغلبية عددية مقارنة مع حزب "العدالة والتنمية" وحليفه دون قيد أو شرط حزب "الا ستقلال"، حيث ا ستطاع ما يمكن أن يـ صطلح عليه ب "تحالف الأغلبية العددية" انتخاب رئيس لمجلس النواب؛ بالرغم من رفض الحزب الفائز بالانتخابات الذي صـــوت نوابه بورقة بيـ ضاء وامتناع حزب الا ستقلال عن الت صويت في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ البرلمان المغربي. ســـيكون انتخاب رئيس مجلس النواب المغربي قبل تشـــكيل الحكومة بمثابة صـــدمة لحزب العدالة والتنمية الذي سيعتبر الأمر انقلابا سيا سيا عليه، بعد ذلك ست ستمر حرب الت صريحات بين أمناء الأحزاب وتتعقد أمور ت شكيل الحكومة مع إصرار الزعيم الجديد لحزب "التجمع الوطني للأحرار" مشاركة أحزاب متحالفة مع حزبه ومعارضته مشاركة حزب "الاستقلال" في الحكومة، الشرط الذي سيقبله رئيس الحكومة المكلف لكن اعتراضه سيكون على مشاركة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" وهو حزب رئيس مجلس النواب المنتخب.

استمر ما اصطلح عليه في الحوار السياسي المغربي "البلوكاج الحكومي" –في إشارة إلى تعثر تشكيل الحكومة – لعدة أ شهر، وذلك بـت شبث الأطراف الرئي سية بمواقفها وعدم تقديم الليونة اللازمة والخروج بحل يرـ ضي الجميع. فحزب "العدالة والتنمية" لا يريد تقديم الكثير من التنازلات باعتبار أنه الحزب الفائز في الانتخابات، وأن أي تنازل قد يعصف بشعبيته ويجعله يفقد الكثير من مصداقيته أمام الناخبين، خصوصا بعد أن تخلى عن حزب "الاستقلال" الذي سبق وأعلن استعداده للدخول إلى الحكومة المقبلة؛ حيث ساعد تصريح زعيمه "حميد شباط" حول العلاقة التاريخية بين المغرب وموريتانيا في جعل هذا التخلي أن يبدو مقبولا.

رغم أن تعثر ت شكيل الحكومة تبقى م سألة مقبولة في الأنظمة الديمقراطية لارتباطها بالتوافقات الا سيا سية وما أفرزته صناديق الاقتراع – كانت هناك سوابق مماثلة في إ سبانيا وبلجيكا ...–، غير أن تحول الا صراع من خلافات سياسية وبرامج حزبية إلى صراعات مرتبطة بالأشخاص ساعد في تعطيل ولادة الحكومة الجديدة، حيث سبق أن حذّر "الملك محمد السادس" في خطاب "داكار" بمناسبة الذكرى ٤١ للمسيرة الخضراء: "من جعل الحكومة مجرد غنيمة تتهافت الأحزاب على تق سيمها بل يجب أن تكون من سجمة وت ستجيب لتطلعات الا شعب المغربي". رئيس الحكومة المكلف كان يعرف جيدا أن المخاطب الرئيسي في تشكيل حكومته هو "عزيز أخنوش" رئيس "التجمع الوطني للأحرار" الذي ظل مت شبثا بم شاركة "الاتحاد الا شتراكي"، لكن ت صريح "بنكيران" في أحد المؤتمرات الا صحفية كونه لن يقدم المزيد من التنازلات؛ وتشبثه بتشكيل الحكومة بالأغلبية السابقة زائد حزب "الاتحاد الد ستوري" وختمه القول بعبارة "انتهى الكلام" كان بمثابة إعلان فشل المفاوضات ووصولها إلى الباب المسدود.

بعد و صول م شاورات ت شكيل الحكومة إلى الطريق المغلق، كانت جميع المؤ شرات توحي بقرب إعلان رئيس الحكومة المكلف هذا الفشل، وهو الذي لوح إلى أنه ينتظر مقابلة ملك البلاد لإخباره بالأسباب التي حالت دون نجاح المهمة التي كلف بها. عودة الملك من إفريقيا لم تحمل أخبارا سارة للسيد "عبد الإله بنكيران" الذي سيتلقى خبر إعفاءه من طرف مستشاري الملك، حيث سيعين الملك الرجل الثاني في حزب "العدالة والتنمية" ورئيس المجلس الوطني للحزب السيد "سعد الدين العثماني".

قرار إعفاء رئيس الحكومة جاء وفقا لتأويل الفصل ٤٢ من الدستور المغربي والذي ينص على أن: "الملك، رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي..."، وذلك بعد أن أعلن "الملك محمد السادس" بعيد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية تعيين أمين عام حزب "العدالة والتنمية" رئيسا للحكومة في استقبال رسمي، وفق الفصل ٤٧ من الدستور المغربي الذي يقول: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها..."، وهو نفس الفصل الذي سيحترم بإعلان رئيس حكومة جديد من نفس الحزب الفائز في إشارة إلى احترام الدستور الذي تعاقد عليه المغاربة بعد الحراك الشعبي سنة ٢٠١١.

إذا كان قرار الإعفاء من الناحية الديمقراطية مقبولا واحترم فيه منطق الدستور فإن القراءات السياسية للإعفاء كانت متعددة، حيث ف سر الكثير أن "بنكيران" ح شر نف سه في الزاوية بإعلانه الكثير من الخطوط الحمراء وهو الذي يتحمل مسؤولية فشل تشكيل الحكومة وبالتالي فاستبداله بشخص آخر من نفس الحزب يمكن أن يضخ دماء جديدة في أي م شاورات م ستقبلية، لكن هناك من رأى بأن هذا الإعفاء بمثابة تهميش سيا سي ل"بنكيران" الذي أ صبحت شعبيته تزعج الكثيرين وتزيد من قوة حزبه.

قرار تعيين الدكتور "ســـعد الدين العثماني" رئيســـا للحكومة ومكلفا بتشـــكيلها بدل الأمين العام للحزب هو قرار دبلوماسي ويحمل عدة رسائل أهمها:

- أن الملك ملتزم بالخيار الديمقراطي وأول من يحترم الدستور.
- قرار الإعفاء أفضل من اللجوء إلى انتخابات مبكرة، كما أن الوضع في المغرب ليس بالسوء الذي يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الأطياف السياسية.
- إعفاء "بنكيران" رسالة إلى الأطراف التي كانت تتهمه بمسؤولية تعثر المشاورات أن العقبة التي كانوا يتحججون بها قد زالت، ويجب التعامل مع المعطى الجديد وإثبات أنهم ليسوا جزءا من المشكل.
- تعيين رئيس حكومة جديد من "العدالة والتنمية" هو إشارة أن الحزب لازال مرغوبا فيه باعتباره حزبا وطنيا، وأن الأحزاب في المغرب لا يجب أن تختزل في أشخاص.

سننتظر ما ستحمله الأيام المقبلة لمعرفة مدى قدرة الدكتور " سعد الدين العثماني" على وضع حد لمسلسل تشكيل الحكومة المغربية، أم أن الأمور ستتخذ مسارات أخرى إذا استمر تشبث الأطراف بشروطهم السابقة، كذلك سنعرف هل فعلا كان شخص "عبد الإله بنكيران" هو العقبة أم أن المسألة أعقد وأكبر من ذلك.

جميع الحقوق محفوظة لدى مركز برق للأبحاث والدراسات © ٢٠١٧

"الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز برق للأبحاث والدراسات "